

برنامج المسار الوظيفي للعاملين بقطاع مياه الشرب والصرف الصحي



دليل المتدرب

البرنامج التدريبي لمحاسب ومراجع مالي

تحليل مالي - الدرجة الثانية



الفهرس

أولاً : وسائل تحليل البيانات المالية.....	3
ثانياً : تحليل السيولة في الأجل القصير	4
ثالثاً : استخلاص النتائج وعمل المقارنات من أساليب التحليل المالي	5
أولاً : أسلوب التحليل بإستخدام القوائم المالية:.....	5
ثانياً : أسلوب التحليل بإستخدام النسب المالية.....	5
رابعاً : القدرة على استخلاص مؤشرات	21
تقييم العمالة:	21
تقييم الآلات	22
إدارة المشتريات والمخازن:.....	23
تقدير حجم المبيعات بتحليل التعادل	25
تقييم أسلوب تحليل التعادل	25
الرفع التشغيلي	28
تحليل المخزون:-	35
خامساً : المعدلات الخاصة بالأصول وتقييم المخاطر في دورتها	36

أولاً : وسائل تحليل البيانات المالية

وهي تتلخص بشكل مباشر في الآتي :

- القياس المباشر.

- الأدلة غير المباشرة.

- التنبؤ.

- المقارنات.

هذا ويستطيع محلل القوائم المالية أن يختار من بين عدد من الوسائل والأدوات تبعاً للغرض من عملية التحليل.

وتتخلص هذه الأدوات والوسائل فيما يلي :

• أعداد القوائم المالية المقارنة: Comparative financial statements

• الأرقام القياسية والاتجاهات ونسبها : Trend series , index number & percentage method.

• قوائم التوزيعات (الأوزان) النسبية : common – size financial statement

• النسب المالية : Ratio Analysis

مثل :

○ تخطيط النقدية Cash forecasts

○ تحليل التغيرات في المركز المالي Analysis of changes in financial positions

حيث يحسب معدل دوران مخزون المواد الخام على حدة ومعدل آخر لدوران الإنتاج غير التام ومعدل ثالث لمخزون الإنتاج التام والبضائع بغرض البيع .

وبالمثل فقد يقوم المحلل المالي بعملية دمج بين معدلي دوران المدينين والمخزون لاستخراج ما يسمى بفترة التحول أي المدة اللازمة لتحويل البضائع من وقت شرائها وتخزينها إلى وقت بيعها وتحصيل قيمتها . وتحسب هذه المدة ببساطة كما يلي:

فترة التحول = فترة البيع + فترة التحصيل.

ومن المعدلات التي قد يقوم المحلل المالي باحتسابها أيضاً معدلات التوزيع النسبي لعناصر الأصول المتداولة بمعنى الوزن النسبي لكل عنصر من هذه الأصول منسوباً إلى مجموع الأصول المتداولة . وقد يدرس التغيرات في هذه الأوزان النسبية تاريخياً أو يقارنها بالمشروعات المنافسة أو النسب المعيارية للبضاعة.

ثانياً : تحليل السيولة في الأجل القصير

يستخدم المحلل المالي العديد من النسب والمؤشرات للحكم على درجة السيولة في الأجل القصير نورد منها ما يلي :

أ) نسبة التداول Current ratio

وهي النسبة للسيولة في الأجل القصير تعكس مقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل . وهي نسبة متعارف عليها عند تحليل القوة المالية للمشروع.

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الإلتزامات قصيرة الأجل}}$$

ويمنحنا هذا المعدل مقياساً أولياً (خام) للسيولة في الأجل القصير حيث لا تتمتع جميع الأصول المتداولة بالقابلية إلى التحول إلى نقدية بنفس الدرجة من السهولة واليسر . فبعض حسابات العملاء مثلاً قد لا تكون قابلة للتحويل .. كما ان المخزون السلعي قد يتضمن كميات متقادمة لا يأمل المشروع حتى في بيعها.

وهذا يعكس هذا المعدل درجة الأمان التي تسمح أو تشجع دائني المشروع ومورديه بمنحه الإئتمان بعد الإحتياط طبعا لانخفاض قيمة المخزون أو عدم تحصيل جزء من حسابات العملاء.

وبتطبيق هذه النسبة في لحظة معينة من الزمن فإنها في هذه الحالة تتضمن منهجاً للتصفية وليس حكماً على إستمرارية المشروع.

ولتقييم نسبة التداول تقييماً سليماً يتم التصنيف إلى متداوال وغير متداوال طبقاً للمعايير التي تلقى قبولاً عاماً.

ولعل هناك مؤشر بنسبة التداول هو صافي الأصول المتداولة أو رأس المال العامل وهو الفرق بين الأصول المتداولة والإلتزامات قصيرة الأجل وهو يمثل هامش الأمان بالنسبة للدائنين الحاليين.

وعند مقارنة شركتين من حيث مقدرة كل منهما على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل فإن نسبة التداول هي التي يجب أن تستخدم وليس مقدار رأس المال العامل حيث تعد النسبة مقياساً أجود للقدرة على السداد ، وذلك لأنها تمثل علاقة وليست فرقاً مطلقاً. وبالإضافة إلى ذلك فإن النسبة تمثل أساساً مفيداً للمقارنة لا يتوفر في الرقم المطلق لرأس المال العامل.

ب) نسبة السيولة السريعة : Acid – test Ratio

نسبة أخرى لقياس درجة السيولة تدعم نسبة التداول.

ومن الموضوعات الهامة التي تستخدم النسب المالية عادة في تحليلها موضوع السيولة واليسر المالي .. فهي ولا شك تحظى باهتمام العديد من الفئات التي يهمها أمر المشروع كالإدارة والمقرضين سواء قصيري الأجل أم طويلي الأجل ، ففي حين يهتم الدائن العادي بمقدرة المشروع على الوفاء بالتزاماته في الأجل القصير نجد أن الدائن طويل الأجل (حامل السند مثلاً) يهتم بمقدرة المشروع على تحقيق الأرباح التي ستستخدم في سداد الفوائد

الدورية بل والقرض نفسه عند حلول أجله. وكذلك فإن تحليل نتائج أعمال المشروعات يعد في غاية الأهمية بالنسبة للعديد من المحللين الداخليين والخارجيين. حيث تؤثر هذه النتائج من مباشرة على قيمة المشروع ودرجة سيولته ويسره المالي. وتهتم فئات عديدة بهذه النتائج كإدارة المشروع وملاكه ومقرضيه وعماله وغيرهم .

ثالثاً : استخلاص النتائج وعمل المقارنات من أساليب التحليل المالي

أساليب التحليل المالي:

يقوم التحليل المالي أساساً على البيانات والمعلومات الواردة بالقوائم المالية والمستندات الدالة عليها ، فهو بمثابة دراسة للعلاقات بين البنود والأرقام التي تتضمنها القوائم المالية . وقد يكون التحليل المالي أفقياً أو رأسياً وينطوي التحليل الأفقي على دراسة سلوك بند معين خلال فترتين أو أكثر من الزمن ، كما قد ينطوي أيضاً على دراسة مصادر وإستخدامات الأموال بين تاريخين مختلفين وأخيراً قد يتناول التحليل الأفقي دراسة الإتجاه العام بين العناصر محل التحليل.

وتجدر الإشارة إلي أن الأطراف المعنية بالمنشأة تهتم بالقوائم المالية وفقاً لرؤى خاصة تتعلق بكل طرف . فعلى حين يهتم المحاسب بكيفية إعداد هذه القوائم فإنالمحلل المالي يستخدم هذه القوائم لتحسين أداء المنشأة وهكذا فإن كل طرف من الأطراف المختلفة ذات العلاقة بالمنشأة يمكن أن تستخدم نتائج التحليل المالي من المنظور الذي يخصها.

ومن ناحية أخرى يهتم التحليل الرأسي بدراسة العلاقات الكمية بين العناصر والبنود المختلفة التي تتضمنها القوائم المالية في تاريخ معين. ومن ناحية ثالثة يمكن تقسيم التحليل المالي تبعاً للأسلوب المستخدم إلي:

أولاً : أسلوب التحليل بإستخدام القوائم المالية:

- ١ - أسلوب دراسة المقارنة للقوائم المالية.
- ٢ - أسلوب تحليل حركة الأموال
- ٣ - أسلوب التحليل بإستخدام التدفقات النقدية.

ثانياً : أسلوب التحليل بإستخدام النسب المالية.

ولتبيان الأساليب المختلفة للتحليل المالي ، ينبغي توافر القوائم المالية التي توضح المركز المالي للشركة (الميزانية العمومية لسنتين متتاليتين) والقوائم المالية التي توضح نتيجة أعمال الشركة (قائمة الدخل عن السنة الأخيرة) ونعرض في الأجزاء التالية لأساليب التحليل المالي مع تدعيم العرض بالأرقام الواردة في المثال التالي الذي يوضح القوائم المالية لشركة السلام المتحدة.

جدول رقم (1)

الميزانية العمومية لشركة السلام المتحدة في 2004/12/31

"مليون جنيه"

الأصول	2004	2003	الخصوم وحقوق الملكية	2004	2003
النقدية	10	80	دائنون	60	30
مدينين	375	315	أوراق دفع	110	60
مخزون	615	415	مستحقات	140	130
إجمالي الأصول المتداولة	1000	810	إجمالي الخصوم المتداولة	310	220
صافي الأصول الثابتة			سندات طويلة الأجل	754	580
(مباني وآلات)	1000	870	إجمالي القروض (الديون)	1064	800
			أسهم ممتازة (4000000) سهم	40	40
			أسهم عادية (50 مليون سهم)	130	130
			أرباح محتجزة	766	710
			أموال الملكية	896	840
إجمالي الأصول	2000	1680	إجمالي الخصوم وحقوق الملكية	2000	1680

يوجد صندوق لخدمة السندات يستلزم إعادة سداد السندات بقسط سنوي قيمته 20 مليون جنيهها ، ويقصد بصندوق خدمة السندات sinking fund الآلية التي يتم بموجبها إعادة سداد السندات . وتبعاً لذلك تلتزم شركة السلام المتحدة بسداد 20 مليون جنيه من قيمة سنداتها خلال عام 2004.

جدول رقم (2)

قائمة الدخل لشركة السلام المتحدة عن السنة المنتهية في 2004/12/31

"الأرقام بمليون جنيه عدا بيانات الأسهم"

2003	2004	
2850	3000	صافي المبيعات
2497	2616.2	تكلفة البضاعة المباعة (التكلفة بدون استهلاك)
90	100	الإستهلاك
<u>2587</u>	<u>2716.2</u>	إجمالي تكاليف التشغيل
263	283.8	الأرباح قبل الفائدة والضرائب (صافي ربح العمليات)
<u>60</u>	<u>88</u>	يخصم : الفوائد
203	195.8	الربح قبل الفوائد
<u>81</u>	<u>78.3</u>	يخصم الضرائب (40%)
122	117.5	صافي الربح القابل للتوزيع
<u>4</u>	<u>4</u>	يطرح : توزيعات الأسهم الممتازة
118	113.5	صافي الربح المتاح لأصحاب الأسهم العادية
53	57.5	توزيعات الأسهم العادية
65	56	الأرباح المحتجزة

بيانات الأسهم :	2004	2005
السعر السوقي للسهم	23	24
ربحية السهم	2.27	2.36
توزيعات السهم	1.15	1.06
القيمة الدفترية للسهم	17.92	16.8

السعر السوقي للسهم بالجنيه = صافي الربح / عدد الأسهم

113,5 مليون

ربحية السهم = _____ = 2,27 جنيها

50 مليون

توزيعات السهم الواحد = قيمة التوزيعات / عدد الأسهم

57,5 مليون

= _____ = 1,15 جنيها

50 مليون

قيمة الأسهم العادية = القيمة الدفترية للسهم × عدد الأسهم

قيمة الأسهم العادية = 17.95 × 50 = 896 مليون

جدول (3)

قائمة الأرباح المحتجزة لشركة السلام المتحدة

عن السنة المنتهية في 2004/12/31

"مليون جنيه"

710	رصيد الأرباح المحتجزة في 2003/12/31
113,5	يضاف : صافي الربح خلال عام 2004
(57,5)	تخصم : التوزيعات لحملة الأسهم
766	رصيد الأرباح المحتجزة في 2004/12/31

أولاً : أسلوب التحليل باستخدام القوائم المالية:-**١ -الدراسة المقارنة للقوائم المالية:**

أحد الأساليب الشائعة في التحليل باستخدام القوائم المالية هو الدراسة المقارنة . ووفقاً لهذا الأسلوب يتم تحليل القوائم المالية (الميزانية ، وقائمة الدخل) بعد وضع عناصر هذه القوائم في صورة معينة تزود المحلل المالي بالكثير من البيانات التي تسهم في إتخاذ القرارات التخطيطية والرقابية . وأحد أهم الصور مقارنة لأرقام والبنود التي تضمها القوائم المالية بنفس الأرقام المدرجة بالقوائم في فترات المقارنة ، وقائمة الأهمية النسبية لبنود الميزانية ، وقائمة الدخل المقارنة كالتالي:

(أ) الميزانية العمومية المقارنة Comparative Balance sheet

يتمثل الهدف الأساسي في إعداد الميزانية المقارنة في توضيح الآثار المترتبة على قيام الشركة بأنشطتها التشغيلية والاستثمارية والتمويلية ، ، وذلك من خلال رصد الزيادة أو النقص في بنود الأصول والخصوم وحقوق الملكية . ويتم ذلك الرصد من خلال مقارنة ميزانيتين عموميتين أو أكثر في بداية ونهاية الفترة الزمنية محل التحليل . وعادة ما تتم المقارنة بين الميزانية العمومية في سنتين متتاليتين . وتتيح هذه المقارنة معلومات تساهم في التعرف على درجة تطور الشركة ، وكذلك فرصة دراسة اتجاه العناصر المختلفة للميزانية خلال الفترة بين تاريخ الميزانيتين والتعرف على اتجاه النسب المئوية المحسوبة لهذه العناصر في تواريخ مختلفة ، وتفسر التغيرات التي تحدث في البنود المختلفة للميزانية خلال الفترة المحاسبية بعوامل عديدة أهمها :

أ- الأرباح والخسائر . ب- شراء وبيع أصول.

ج- زيادة الإلتزامات أو سدادها. د- زيادة حقوق الملكية أو نقصها.

وفي ضوء البيانات الموضحة في الجدول رقم (4) الذي يوضح بنود الميزانية العمومية لشركة السلام في نهاية سنتي 2003 ، 2004 يتم إعداد الميزانية العمومية المقارنة لشركة السلام كالتالي:

جدول رقم (4)

الميزانية العمومية المقارنة لشركة السلام 2003/12/31 ، 2004

"مليون جنيه"

النسبة المئوية للتغير (%)	الزيادة أو النقص	2003	2004	
<u>الأصول</u>				
(87.5)	(70)	80	10	نقدية
19	60	315	375	مدينين
48.2	200	415	615	مخزون
23.4	190	810	1000	م. الأصول المتداولة
21.95	90	410	500	صافي المباني
8.7	40	460	500	صافي الآلات
23.46	130	870	1000	ص الأصول الثابتة
19	320	1680	2000	مجموع الأصول
<u>الخصوم وحقوق الملكية</u>				
100	30	30	60	دائنون
83.3	50	60	110	أوراق الدفع
7.7	10	130	140	مستحقات
40.9	90	220	310	م. الخصوم المتداولة
30	174	580	754	الإلتزامات طويلة الأجل
33	264	800	1064	إجمالي الإلتزامات والديون
صفر	صفر	40	40	أسهم ممتازة
صفر	صفر	130	130	أسهم عادية
7.9	56	710	766	أرباح محتجزة
6.7	56	840	896	مجموع اموال الملكية
19	320	1680	2000	إ. الخصوم وحقوق الملكية

وبعد الإنتهاء من إعداد الميزانية المقارنة وما أسفرت عنه من توضيح التغيرات بالأرقام المطلقة والنسب المئوية ، يتعين على المحلل المالي إستعراض كل البنود وتحديد ودراسة العناصر التي طرأت عليها تغيرات ، على أن يتناول هذه التغيرات كل على حدة ، ومع بعضها البعض في حالة وجود علاقة مباشرة بينها ، مع تحديد وتقييم أسباب هذه التغيرات.

(ب) قائمة الأهمية النسبية لبنود الميزانية :-

تسمى هذه القائمة أيضا بالميزانية العمومية المقارنة بالنسب المئوية ، حيث يتم من خلالها احتساب كل أصل إلي مجموع الأصول ونسبة كل عنصر من عناصر الخصوم وحقوق الملكية إلي مجموع الخصوم وحقوق الملكية ، ويطلق على هذه القائمة أيضا بقائمة 100% نظرا لأن مجموع كل من الأصول والخصوم وحقوق الملكية يشكل 100% .

وتكتسب هذه القائمة أهمية خاصة بالمقارنة بالميزانية المقارنة إذ أنها تظهر الوزن النسبي لكل بند من بنود الميزانية وتطوره من سنة إلى أخرى ، كما يكون من المفيد مقارنة هذه القائمة بنظيراتها في الشركات الأخرى وفي تاريخ معين، ويمكن التأكد من ذلك من خلال دراسة قائمة الأهمية النسبية لبنود ميزانية شركة السلام الموضحة بالجدول رقم (5) ورصد بعض الملاحظات:-

- (١) انخفاض نسبة النقدية إلي إجمالي الأصول من 4.8% عام 2003 إلي 0.5% عام 2004 ، بيد أن هذا الانخفاض قابلته زيادة في نسبتي رصيد المدينين ورصيد المخزون إذ ارتفعتا من 18.7% ، 24,7% عام 2003 إلي 18,7% ، 30.7% على التوالي في عام 2004 .
- (٢) إن نسبة الأصول المتداولة إلي إجمالي أصول الشركات ارتفعت من 48,2% عام 2003 إلي 50% عام 2004 في الوقت الذي انخفضت فيه نسبة الأصول الثابتة من 51,8% عام 2003 إلي 50% عام 2004 .

جدول (5) قائمة الأهمية النسبية المقارنة

لشركة السلام في 2003/12/31 ، 2004

نسبة مئوية %

نسبة التغير	2003	2004	
<u>الأصول</u>			
(4,3)	4,8	0,5	نقدية
0,1	18,7	18,8	مدينين
6	24,3	30,7	مخزون
1,8	48,2	50	م. الأصول المتداولة
0.6	24,4	25	صافي المباني
(2,4)	27,4	25	صافي معدات
(1,8)	51,8	50	ص الأصول الثابتة
صفر	100	100	مجموع الأصول
1,2	1,8	3	الخصوم المتداولة وحقوق الملكية
1,9	3,6	5,5	دائنون
(0,7)	7,7	7	أوراق الدفع
3,2	34,5	37,7	مستحقات
5,6	47,6	53,2	الالتزامات طويلة الأجل
(0,4)	2,4	2	إجمالي الالتزامات
(1,2)	7,7	6,5	أسهم ممتازة
(4)	42,3	38,3	أسهم عادية
(5,6)	50	46,8	أرباح محتجزة
صفر	100	100	مجموع حقوق الملكية والخصوم

ومن الواضح أن قائمة الأهمية النسبية بالشكل المعين في الجدول () تفيد في مجالي التحليل الأفقي والتحليل الرأسي . إذ تمكن من إجراء التحليل المقارن ورأسيا ويمكن من خلال التحليل الأفقي دراسة سلوك كل بند من بنود القائمة على حدا عبر الزمن ، وتبعاً لذلك فإن هذا النوع من التحليل يتصف بالديناميكية نظراً لأنه يبين التغيرات عبر الزمن . فمثلاً يمكن التوصل من خلال إستقراء قائمة الأهمية النسبية في مثالنا السابق التوصل لنتيجة مؤداها إنخفاض قيمة النقدية ووزنها النسبي في عام 2004 بالمقارنة بعام 2003 ومن ناحية أخرى ينطوي التحليل الرأسي لقائمة على دراسة علاقات كمية قائمة بين عناصر القائمة في تاريخ معين ، وتبعاً لذلك فهو يتصف بالسكون والثبات لأنه لا يأخذ حسبانه عنصر الزمن. فعندما نستبين من قائمة الأهمية النسبية لشركة السلام أن نسبة المخزون إلي إجمالي الأصول تبلغ نحو 30,7 % في عام 2004 نكون هنا إزاء تحليل رأسي يتصف بالسكون لأنه لم يوضح التغيرات في نسبة المخزون عام 2004 بالمقارنة بنظيرتها في عام 2003.

(ج) قائمة الدخل المقارنة :-

تظهر قائمة الدخل المقارنة نتائج عمليات المنشأة في فترات محاسبية مختلفة والتغيرات التي تحدث في بنود القائمة . ويمكن أن تظهر القائمة في شكل أرقام مطلقة أو في شكل نسب مئوية. وتعد قائمة الدخل المقارنة بنفس الأسلوب الذي سبق إستخدامه في إعداد الميزانية العمومية المقارنة.

وعلى ضوء البيانات الموضحة في قائمة الدخل لشركة السلام المتحدة يمكن إعداد قائمة الدخل المقارنة على النحو الموضح في الجدول (6) . ويمكن أيضاً تحليل قائمة الدخل المقارنة بنفس الكيفية التي تم بها تحليل الميزانية إما أفقياً أو رأسياً . حيث يبين التحليل الأفقي معدل التغير في العوامل والعناصر التي تؤثر في صافي الربح كالمبيعات ، وتكلفة البضاعة المباعة ، والإهلاك ، والضرائب وغيرها. فيما يمكن تحليل القائمة رأسياً غير أن هذا يستلزم إعداد قائمة نسبية كقائمة الأهمية النسبية لبنود الميزانية العمومية . وتقوم قائمة الدخل المقارنة بالنسب على تحديد نسبة كل عنصر إلي المبيعات كما هو موضح بالجدول رقم

(6) . وتمكن القائمة النسبية للدخل من القيام بالتحليل الرأسي الذي يظهر توزيع إيرادات المبيعات بين عناصر التكلفة التي تعمل على تحقيق هذه المبيعات . ويقوم المحلل المالي بدراسة كل نسبة مئوية للتعرف على معقولية أو عدم معقولية حجم بنود المصروفات بالنسبة لمستوى المبيعات.

جدول رقم (6)

قائمة الدخل المقارنة لشركة السلام عن السنوات

المنتهية في 2003/12/31 ، 2004

(مليون جنيه)

البيان	2004		2003		قيمة التغير
	قيمة	نسبة مئوية (%)	قيمة	نسبة مئوية (%)	
صافي المبيعات	3000	100	2850	100	150
تكلفة البضاعة المباعة	2616,2	87.2	2497	87.6	119.2
الإستهلاك	10.0	3.3	9.0	3.1	10
إجمالي تكلفة التشغيل	2716,2	90.5	2587	90.7	129.2
الأرباح قبل الفائدة والضرائب	283,8	9.5	263	9.2	20.8
يخصم الفوائد	88	2.9	60	2.1	28
يخصم قبل الضرائب	195,8	6.5	203	7.1	(7.5)
يخصم الضرائب (40%)	78,3	2.6	81	2.85	(2.7)
صافي الربح القابل للتوزيع	117,5	3.5	122	4.3	(4.5)

ويمكن للمحلل المالي أن يصل للعديد من النتائج من واقع الفحص والتحليل الرأسي لقائمة الدخل المقارنة فمثلا يمكن أن يصل من تحليله إلي نتيجة مفادها أن تزايد كل نسبة الإستهلاك والفوائد من 3.1% ، 2.2% عام 2003 إلى 3.3% ، 2.9% في عام 2004 أسهم رغم تزايد قيمة مبيعات عام 2004 بالمقارنة بمبيعات 2003 في إنخفاض نسبة صافي الربح القابل للتوزيع من 4.3% إلى 3.5% عام 2004.

٢ أسلوب تحليل حركة الاموال:-

توضح قائمة الموارد والإستخدامات مصادر الحصول على الأموال وكيفية التصرف فيها حيث يتم تحديد صافي التدفق النقدي المتولد من العمليات ، ثم التغيرات في الأصول والخصوم خلال الفترة بين الميزانيتين ، واخيرا تصنف هذه التغيرات تبعاً لكونها مصدر للموارد أو إستخداماً لها.

جدول (7) قائمة الموارد والإستخدامات لشركة

السلام عن عام 2004 بملايين الجنيهات

مصادر الاموال	
117,5	صافي الربح
100	يضاف : قسط الإستهلاك
127,5	صافي الاموال المتولدة من العمليات
70	النقص في الأصول نقدية
30	الزيادة في الخصوم دائنون
50	أوراق دفع
10	مستحقات
174	الزيادة في القروض طويلة الاجل
461.5	مجموع الموارد
إستخدامات الاموال	
60	الزيادة في الأصول الثابتة مدينين
200	مخزون
140	الزيادة في الأصول الثابتة
4	توزيعات الأسهم الممتازة
57,5	توزيعات الأسهم العادية
461,5	مجموع الإستخدامات

ملاحظات :-

١ - في حالة عدم توافر معلومات مباشرة عن توزيعات الأسهم العادية تحتسب توزيعات كالتالي:

توزيعات الأسهم = صافي الربح القابل للتوزيع بعد خصم توزيعات الأسهم الممتازة - التغير في الأرباح المحجوزة.

توزيعات سهم شركة السلام = $113.5 - 56 = 57.5$ مليون جنيه.

يتضح من أرقام الميزانية أن رصيد الأرباح المحتجزة قد زاد من 710 مليون جنيه في نهاية عام 2003 إلي 767.5 مليون جنيه في نهاية عام 2004 بزيادة قدرها 57,5 مليون جنيه جرى إقطاعها من أرباح الشركة القابلة للتوزيع بعد إجراء توزيعات لحملة الأسهم الممتازة قدرها 4 مليون جنيه في عام 2004 ثم سداد توزيعات لحملة الأسهم بقيمة 56 مليون جنيه مع نهاية نفس العام.

٢ - احتسب التغير في الأصول الثابتة بإيجاد الفرق بين القيمة الاجمالية للأصول بدون أخذ الإستهلاك في الحسبان (لسابقة أخذه في الاعتبار عند احتساب صافي الأموال المتولدة من العمليات) . وتأسيساً على ذلك تم تقدير التغير في الأصول الثابتة لشركة السلام كالتالي:

رصيد الأصول الثابتة في نهاية 2003 = $870 - 90 = 780$ مليون جنيه.

رصيد الأصول الثابتة في نهاية 2004 = $1000 - 100 = 900$ مليون جنيه

الزيادة في الأصول الثابتة = رصيد الأصول الثابتة في نهاية 2004

- رصيد الأصول الثابتة في نهاية 2003

= $900 - 780 = 120$ مليون جنيه

وبعد إعداد قائمة الموارد والإستخدامات يبقى أن يتم تحليلها ودراستها ومنها يتضح الآتي:-

١ - يتعين بالضرورة أن يتساوى مجموع الإستخدامات الأموال مع مجموع مصادر الأموال . فالشركة

كانت بحاجة العمليات (461.5 مليون جنيه) ومن زيادة كل من الرصيد النقدي والإقتراض من

الدائنين ، ومن تأجيل سداد قيمة المشتريات من خلال زيادة أوراق الدفع وذلك لمواجهة أوجه

الإستخدامات التالية:-

(أ) زيادة رأس المال العامل تتمثل في الآتي : 60 مليون جنيه مدينين ، 200 مليون جنيه مخزون سلعي.

(ب) تمويل شراء أصول ثابتة جديدة بنحو 140 مليون جنيه.

(ج) سداد التوزيعات الثابتة لحملة الأسهم الممتازة (4 مليون جنيه).

(د) إجراء توزيعات على حملة الأسهم العادية بلغت نحو 57,5 مليون جنيه.

٢ - أن تزايد إعتداد الشركة على الإقتراض كمصدر لتمويل إستخدامتها من 580 مليون جنيه إلى 754 مليون جنيه قد لا يلقى قبولاً من الدائنين الحاليين للشركة ، باعتبار أن زيادة ديون الشركة قد يهدد مصالحهم نتيجة لتراجع قدرة الشركة على خدمة ديونها خصوصاً مع الزيادة في الإئتمان قصير الأجل المتمثل في أوراق الدفع وقدرها 50 مليون جنيه. غير أن رؤية الملاك تجاه تزايد إعتداد الشركة خلال عام 2004 على الديون لتمويل أنشطتها سواء في شكل ديون قصيرة الأجل أو ديون طويلة الأجل قد يؤدي إلى زيادة ربحية الشركة ومن ثم الأرباح الموزعة على الملاك. غير أن هذا الرأي يجب أن يؤخذ بقدر من التحفظ نظراً للمخاطر المترتبة على تزايد الإعتداد على القروض في تمويل أنشطة الشركة ، بشكل قد يعرضها للإفلاس ومن ثم للتصفية الأمر الذي قد يترتب عليه ضياع كل أو جزء من أموال الملاك بالشركة.

٣ أسلوب التحليل بإستخدام التدفق النقدي .

إن قائمة التدفق النقدي تفسر التغير في النقدية وغيرها من الأصول سريعة السيولة (التي يمكن تحويلها لنقدية بسرعة ويسر ودون أى خسارة) كأذون الخزانة والودائع والأوراق المالية القابلة للتسويق. وتقوم قائمة التدفق النقدي بهذا الدور من خلال متابعة الأنشطة التي تؤثر زيادة أو نقصاً في رصيد النقدية والأصول السائلة الأخرى .

وسوف نقوم بتطبيق ذلك على شركة السلام المتحدة بإعداد قائمة التدفق النقدي الخاصة بها وذلك على النحو المبين بالجدول رقم (8) .

جدول رقم (8)

قائمة التدفق النقدي لشركة السلام عن عام 2004

"مليون جنيه"

1- الأنشطة التشغيلية		
صافي الربح	117,5	
يضاف : الاهلاك	100	
الزيادة في الدائنين	30	
الزيادة في المستحقات	10	
يخصم : استخدامات النقدية		
الزيادة في المدينين	(60)	
الزيادة في المخزون	(200)	
صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية	(2,5)	
2- الأنشطة الاستثمارية		
الزيادة في الأصول الثابتة (شراء أصول)	(140)	
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية	(140)	
3- الأنشطة التمويلية		
زيادة الإقراض (سندات)	174	
تسديدات أرباح لحملة الأسهم الممتازة	(4)	
توزيعات أرباح مسددة لحملة الأسهم العادية	(57,5)	
زيادة اوراق الدفع (ائتمان قصير الاجل)	50	
صافي التدفقات من الأنشطة التمويلية	162,5	
صافي التدفق النقدي خلال الفترة	20	
رصيد النقدية في 2004/1/1	80	
رصيد النقدية وغيرها من الأصول السائلة في 2004/12/31	100	

ملاحظة :-

تم إعتبار أوراق الدفع ضمن الأنشطة التمويلية باعتبارها أحد أنواع الإئتمان قصير الأجل ويرى البعض ادماج التغيرات في أوراق الدفع ضمن الأنشطة التشغيلية باعتبارها مرتبطة بالمبيعات الاجلة التي تعد أحد أهم الأنشطة التشغيلية للمنشأة.

تحليل قائمة التدفق النقدي :-

١ - بالرغم من أن الأنشطة التشغيلية قد أفضت إلى تدفقات نقدية داخلية قدرها 257,5 مليون جنيه (ممثلة في صافي تدفقات العمليات وقدرها 217,5 مليون جنيه وزيادة في الدائنين قدرها 30 مليون جنيه وزيادة في المستحقات قدرها 10 مليون جنيه) إلا أن صافي التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية جاء سلبياً إذ بلغت قيمته - 2,5 مليون جنيه ويفسر ذلك بأن التدفقات النقدية الخارجة خلال عام 2004 والتي بلغت نحو 260 مليون جنيه (ممثلة في زيادة المدينين بنحو 60 مليون جنيه والمخزون بنحو 200 مليون جنيه) كانت أكبر من التدفقات الداخلة من الأنشطة التشغيلية بنحو 2,5 مليون جنيه.

٢ - ترتب على الأنشطة الإستثمارية تدفقاً نقدياً خارجاً قيمته 140 مليون جنيه نتيجة لقيام الشركة بشراء بعض الأصول خلال العام.

٣ - قامت الشركة خلال عام 2004 بعدة أنشطة تمويلية أهمها.

أ) الحصول على إئتمان قصير الأجل متمثل في زيادة رصيد أوراق الدفع ترتب عليه تدفقاً نقدياً داخلياً قدره 50 مليون جنيه.

ب) حصلت الشركة على إقتراض طويل الأجل تمثل في بيع إصدارات جديدة من سندات الأمر الذي أدى إلى دخول تدفق للشركة بلغت قيمته 174 مليون جنيه.

ج) سداد توزيعات لكل من حملة الأسهم الممتازة وحملة الأسهم العادية بلغت في المجموع 61,5 مليون جنيه ، مثلت تدفقاً نقدياً خارجاً . وبذلك يكون قد ترتب على الأنشطة التمويلية صافي تدفق نقدي إيجابي قدره 162,5 مليون جنيه.

وفي المجموع فإنه ترتب على جميع أنشطة الشركة التشغيلية والإستثمارية والتمويلية صافي تدفق نقدي إيجابي قدره 20 مليون جنيه ، الأمر الذي ترتب عليه زيادة الرصيد النقدي من 80 مليون جنيه في 2004/4/1 إلى 100 مليون جنيه في 2004/12/31.

٤ - تضمنت قائمة التدفق النقدي لشركة السلام بعض الجوانب السلبية التي تثير قلق الإدارة أهمها:

أ) ترتب على الأنشطة التشغيلية عجزاً في الرصيد النقدي قدره 2,5 مليون جنيه.

قامت الشركة بإتفاق نحو 140 مليون جنيه لشراء أصول ثابتة كما قامت بسداد نحو 61,5 مليون جنيه كتوزيعات لحملة الأسهم العادية وحملة الأسهم الممتازة . وقد قامت بتغطية هذه النفقات بالإقتراض المكثف (نحو 224 مليون جنيه) من خلال بيع سندات قيمتها 174 مليون جنيه والحصول على تسهيلات إئتمانية قصيرة الأجل بنحو 50 مليون جنيه (أوراق دفع) . وتأسيساً على ذلك فمن المتوقع أن لا تستطيع الشركة الإستمرار بهذا الأسلوب ، وتبعاً لذلك يتعين على إدارة الشركة تعديل سياستها لتعمل على تنشيط العمليات التشغيلية مع تقليل الإعتماد على التمويل بإستخدام القروض والسندات.

ثانيا : التحليل بإستخدام النسب المالية :-

كما سلف الذكر تحدد القوائم المالية كل من مركز الشركة المالي في لحظة معينة ، ونتيجة أعمالها عن الفترة المالية المنتهية ، وتكتسب القوائم المالية أهمية خاصة بالنسبة للأطراف المعنية بالمنشأة بصفة عامة وإدارة المشروع بصفة خاصة ، حيث تهتم الإدارة بتحليل القوائم المالية بهدف تحديد نقاط الضعف والقوة في المركز المالي للمنشأة ومن ثم العمل على إتخاذ الإجراءات اللازمة لسد أوجه الضعف ، وذلك بجانب مساعدة الإدارة على التوقع بالظروف والأحوال المستقبلية وإستخدام هذه التوقعات كنقطة بدء للعملية التخطيطية التي تؤثر على مستقبل المنشأة.

ويعتبر أسلوب التحليل المالي بإستخدام النسب المالية أحد الأساليب التي تساعد في تقييم القوائم المالية ، ويهدف إلى الإستفادة من البيانات الكثيرة الواردة بالقوائم المالية للمنشأة بهدف الحصول على المعلومات التي تهم الأطراف المعنية بالمشروع (الإدارة ، المالك ، الدائنون) التي تساعدهم في صياغة قراراتهم ، ويستند تحليل النسب المالية على مجموعة من العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية. ويعبر عن العلاقات المنطقية بين البنود المختلفة للقوائم المالية في شكل نسب مئوية أو معدلات وقد تكون هذه العلاقة بين بنود الميزانية العمومية فيما بينها ، أو بين بنود الميزانية وقائمة الدخل . والنسبة المالية باعتبارها علاقة بين بندين أو أكثر من بنود القوائم المالية تزود الأطراف المعنية بالمنشأة بمعلومات محددة تساعدهم على تفهم ظروف المنشأة بشكل أفضل بالمقارنة بالمعلومات التي يحصلون عليها من تحليل المعلومات بشكل منفصل.

وتجدر الإشارة إلي أن العلاقة التي توجد بها النسبة المالية قد لا يكون لها دلالة كافية ما لم يتم مقارنتها بنسب أخرى قد تكون تاريخية أو معيارية أو مماثلة لشركة أخرى على النحو التالي :

(أ) قد تكون المقارنة بنسب تاريخية مماثلة خاصة بسنوات سابقة ، والهدف من مقارنة النسب المالية بنظيراتها التاريخية هو تحديد مدى تطور أو تدهور أداء الشركة ، ويعرف هذا الأسلوب بأسلوب المقارنة بإستخدام السلسلة الزمنية time series comparison أو تحليل الإتجاه.

(ب) قد تكون المقارنة مع متوسطات نسب خاصة بالصناعة التي تنتمي لها الشركة ، ويساعد هذا الأسلوب في معرفة أداء الشركة مقارنة بمستوي أداء الصناعة.

(ج) قد تكون المقارنة مع نسب الشركات الأخرى المماثلة لها في الحجم والنشاط وتنتمي لنفس الصناعة ، بما يساعد في التعرف على مستوي أداء الشركة بالمقارنة بأداء الشركات المنافسة . غير أن نتائج هذه المقارنات يجب أن تؤخذ بقدر من الحذر والحيطه لوجود إختلافات بين الشركات في الحجم ، والأساليب المحاسبية المتبعة ، وكمية المنتج ، ومستوي التكامل بين أنشطة الإنتاج والتسويق والبيع ، ودرجة التنوع ، وغيرها من العوامل الأخرى التي قد تؤدي إلي وجود إختلافات جوهرية في النسب بين الشركات محل المقارنة . وتأسيساً على ذلك يمكن القول أن التحليل المالي الفعال بإستخدام هذا الأسلوب لا يجب أن يقفز إلي نتائج نهائية. باعتبار أن النسب المالية تعطي دلالات قد لا ترقى إلي مستوي الإجابات عن المشكلة.

د) المقارنة بالنسب المعيارية أو المستهدفة management targets التي حددتها إدارة المشروع. وتعكس النسب المستهدفة الجهود المبذولة من إدارة المنشأة للرقابة على الأداء وتوجيهه والتحقق من أن الأهداف الإستراتيجية للإدارة سوف يتم تحقيقها.

رابعاً : القدرة على استخلاص مؤشرات

١. تقييم العمالة:

يمكن استخدام مؤشرات عدة لقياس درجة كفاءة العمالة في أقسام الإنتاج والتي تهدف إلى تحديد الوقت الضائع وقياس إنتاجية العامل ونوعيتها.

أ - مؤشرات تحديد الوقت الضائع:

وتقيس هذه المؤشرات مدى وجود وقتاً ضائعاً ومن ثم محاولة اقتراح الحلول الملائمة لعلاج ما ينتج عنه. ومن أهم المؤشرات المستخدمة في هذا المجال:

- نسبة الوقت الضائع: وتحسب كالاتي:

$$\text{الوقت الضائع لأسباب غير عادية} = \frac{\text{إجمالي الوقت المدفوع عنه الأجر}}{100\%} \times 100\%$$

وتقيس هذه النسبة بمقدار الوقت الضائع نتيجة لأسباب غير عادية بالنسبة لإجمالي الوقت المدفوع عنه الأجر.

- نسبة ساعات التشغيل الفعلية

وتحسب بقسمة ساعات التشغيل الفعلية على ساعات التشغيل المعيارية، وتهدف إدارة الإنتاج إلى اقتراب هذه النسبة من الواحد الصحيح حيث يدل ذلك على نجاحها في استغلال وقت العمل بالكامل وكلما نقصت عن الواحد الصحيح كلما دل ذلك على وجود وقت ضائع لم تحسن الإدارة استغلاله.

$$\text{ساعات التشغيل الفعلية} = \frac{\text{ساعات التشغيل المعيارية}}{100\%} \times 100\%$$

ب مؤشرات قياس إنتاجية العمالة:

تقاس إنتاجية العامل بنسبة كمية الإنتاج الفعلية التي أنتجها إلى ساعات العمل التي حصل علي أجر عنها (ساعات العمل مدفوعة الأجر) . ويجب أن تحسب هذه النسبة على أساس الإنتاج الجيد فقط، كما يمكن أيضا استخدام مؤشرات إنتاجية الجنيه / أجر سواء بالقيمة او بالكمية وذلك بقسمة الإنتاج (بالقيمة/الكمية) على الأجور الصناعية المدفوعة خلال الفترة ويفضل عادة استخدام النسب المحسوبة على أساس الكمية تفادياً لتقلبات الأسعار.

٢. تقييم الآلات

مما لا شك فيه ان إدارة الإنتاج تهدف إلى استغلال واستخدام الآلات الإستخدام الأمثل وتقليل فترات الأعطال. ومن أهم المؤشرات التي يستخدمها المراجع الإداري مقياس مدى نجاح الإدارة في هذا المجال.

(أ) نسبة المحافظة على الآلات (مؤشر اوقات الصيانة والاصلاح)

$$\text{مؤشر الصيانة} = \frac{\text{عدد ساعات الصيانة وإصلاح الآلات}}{\text{عدد ساعات التشغيل للآلات}} \times 100\%$$

وتوضح هذه النسبة اوقات لتصليح الآلات وكلما زادت النسبة كلما دل ذلك على وجود أوقات صيانة واصلاح اكثر قد تكون نتيجة سوء الإستخدام أو هلاك الآلات. كما أنها تعد مؤشر لمدى الحاجة إلى استبدال الآلات.

(ب) نسبة إنتاجية الآلات وتحسب :

$$\text{إنتاجية الآلات} = \frac{\text{كمية الإنتاج الجيد}}{\text{عدد ساعات التشغيل الفعلية للآلات}}$$

وتبين هذه النسبة إنتاجية الآلة أو عدد ساعات الدوران اللازمة لإنتاج وحدة واحدة من المنتج النهائي ويراعى أن يشتمل البسط على كمية الإنتاج تحت التشغيل طبقا لمستوى إتمامها وأن يمثل المقام ساعات تشغيل مجموعة متجانسة من الآلات.

ج) نسبة الأعطال (نسبة انتظام تشغيل الآلات) وتساوى

$$\text{نسبة الأعطال} = \frac{\text{عدد ساعات الأعطال}}{\text{عدد ساعات التشغيل الفعلية}} \times 100\%$$

وتوضح هذه النسبة الساعات الضائعة من إجمالي ساعات العمل المعيارية والتي يجب أن تحلل إلى وقت ضائع لأسباب عادية ولأسباب غير عادية.

٣. إدارة المشتريات والمخازن:

يعتبر شراء المواد الخام وبكميات معينة وبأسعار محددة مسؤولية إدارة المشتريات، وفي ظل شروط وإجراءات الشراء والتخزين الموضوعية بمعرفة الإدارة العليا للمنظمة وذلك كله في خلال فترة زمنية معينة، ويندرج تحت هذه المسؤولية الإقتصاد في تكاليف الشراء والمصروفات الأخرى المرتبطة بعملية الشراء والتخزين.

ولتقييم أداء إدارة المشتريات والمخازن يستعين المراجع الإداري بعدة نسب مالية للحكم على كفاءة هذه الإدارة ومن أهمها:

أ) مدى الانتظام في التوريد:

وتحسب كالآتي:

$$\text{مدى الانتظام في التوريد} = \frac{\text{كمية المشتريات التي تم توريدها}}{\text{كمية المشتريات المتعاقد عليها}} \times 100\%$$

وتقيس هذه النسبة مدى انتظام مصدر التوريد في تنفيذ تعهداته. ويلاحظ ان هذه النسبة قد تكون مضللة في الحكم على اختيار إدارة المشتريات لمصادر التوريد المناسبة، فقد تصل الخامات إلى المنظمة فعلاً، ولكنها متأخرة عن الموعد المتفق عليها وتقبلها إدارة المشتريات لحاجتها إلى الصنف مثلاً.

ولذلك يمكن الإستعانة بالنسبة التالية للحكم على مدى انتظام التوريد:

$$\text{مدى انتظام التوريد} = \frac{\text{فترة التوريد الفعلية}}{\text{فترة التوريد المخططة}} \times 100\%$$

(ب) نسبة الأصناف الراكدة

وتحسب كالاتي:

$$\text{نسبة الأصناف الراكدة} = \frac{\text{قيمة الأصناف الراكدة بالمخازن}}{\text{قيمة الأصناف الواردة}} \times 100\%$$

وتقيس هذه النسبة قيمة الأصناف الراكدة من الأصناف الواردة.

(ج) متوسط فترة تخزين الخامات:

وتحسب كالاتي:

$$\text{متوسط فترة التخزين} = \frac{365 (\text{عدد أيام السنة})}{\text{معدل دوران الصنف}} \times 100\%$$

٤. تقدير حجم المبيعات بتحليل التعادل

يمكن استخدام تحليل التعادل في تقدير مستوى المبيعات الذي يغطي التكاليف الكلية إلى جانب حد أدنى من الربح وذلك بعد تعديل معادلة نقطة التعادل كالتالي:-

$$ك س = ث + م + ر$$

حيث ر = الحد الأدنى من الربح المطلوب تحقيقه.

$$أذن ك = (ث + ر) / (س - م)$$

بالتطبيق على المثال السابق بافتراض أن صافي الربح المستهدف 15000 جنيها

$$15000 + 30000$$

ك(حجم المبيعات المطلوب لتحقيق الربح المستهدف) =

$$15000 = \frac{\text{وحدة}}{3 - 6}$$

$$3 - 6$$

٥. تقييم أسلوب تحليل التعادل

إلى جانب ما تقدم في رفع فعالية الخطط المالية في ثلاثة مجالات محددة هي :-

١ - يساعد تحليل التعادل في الاحوال التي يتم فيها اتخاذ قرارات بإنتاج سلع جديدة في تحديد حجم المبيعات الذي يتعين تحقيقه حتى يمكن تحقيق أرباح.

٢ - يفيد تحليل التعادل في مجال دراسة تأثير أى توسعات مخططة في مستويات التشغيل ، حيث يكون لهذه التوسعات تأثيرات على كل من التكاليف الثابتة والمثيرة إلى جانب تأثيرها على حجم المبيعات.

٣ - يساعد تحليل التعادل في عمليات تقييم إقتراحات الإنفاق الإستثماري خصوصاً إذا كانت هذه المقترحات تتعلق بإمكانية تطبيق أساليب إنتاج تؤدي إلى تزايد ما أتمه التشغيل ومن ثم تؤدي إلى زيادة التكاليف الثابتة بهدف تخفيض التكلفة المتغيرة وخاصة تكلفة العمالة.

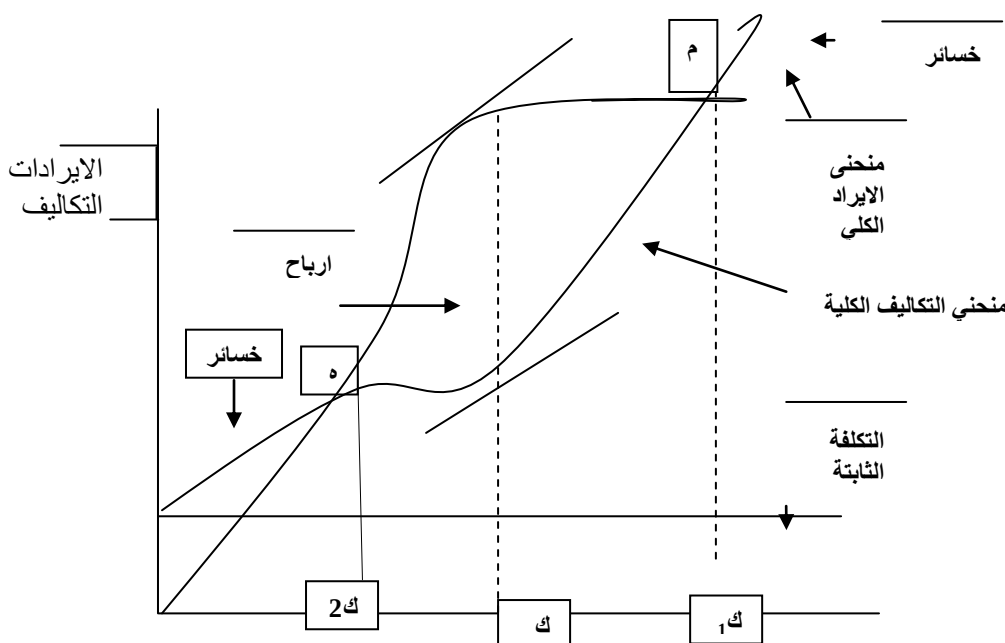
وبالرغم من الفوائد السابقة إلا أن ثمة نقاط عديدة تحد من فاعلية أسلوب تحليل التعادل كأداة للتخطيط لعل أهمها:

- ١ - إفتراضه أن منحنى الإيراد الكلي ينطلق من نقطة الأصل في شكل خط مستقيم بما يعني أن جميع الوحدات تباع بنفس السعر بغض النظر عن حجم الإنتاج ومستوى المبيعات وينطوي افتراض ثبات السعر على عدم واقعية ، ذلك أن ثمة حالات عديدة ينخفض فيها مستوى المبيعات فتعتمد الشركات إزاء ذلك إلى تخفيض سعر البيع بهدف تنشيط المبيعات. ويحدث العكس في حالة تزايد الطلب على السلعة بشكل مكثف قد يدفع المشروعات إلى رفع السعر لترشيد الطلب الزائد عن طاقاتها.

تحليل التعادل غير الخطي:

٣ - وتنعكس هذه الافتراضات على شكل خريطة التبادل كالمبين في الشكل (١) .

شكل رقم (1) خريطة التعادل غير الخطية



من الشكل السابق يتضح الآتي :-

- ١ - تمثل الإيرادات والتكاليف على المحور الرأسي بينما حجم الإنتاج والمبيعات على المحور الأفقي .
- ٢ - يوجد منطقتان للخسارة ومنطقة للأرباح ، وتحقق المنطقة الأولى للخسائر في ظل مستويات منخفضة جداً من المبيعات ، في حين تتحقق منطقة الخسائر الثانية في ظل مستويات مرتفعة جداً من المبيعات.
- ٣ - نظراً لعدم خطية منحنيي التكلفة الكلية والإيراد الكلي ، توجد نقطتان تعادل هي النقطة (هـ) والنقطة (م).

٤ - يقيس ميل منحنى التكاليف الكلية ما يعرف بالتكلفة الحدية أو تكلفة الوحدة الإضافية من المنتج ، في حين يقيس ميل منحنى الإيراد الكلي ما يسمى بالإيراد الحدي يتساوي ميل منحنى التكلفة الكلية (التكلفة الحدية) مع ميل منحنى الإيراد الكلي (الإيراد الحدي) ، ويتحقق ذلك عند حجم الإنتاج (ك).

٥ - يتحقق حجم الإنتاج الذي يحقق أقصى أرباح ممكنة للشركة بين حجمي الإنتاج ك₁ و ك₂ ، وتبعاً لذلك يجب أن تراجع المنشأة خططها الإنتاجية والبيعية إذا اشارت التوقعات أن حجم المبيعات المتوقع يقل عن ك₁ أو يزيد عن ك₂ حيث تعمل الشركة في هذه الحالة في مناطق تحقيق خسائر.

ويكتنف أسلوب التعادل غير الخطي صعوبات عديدة أهمها عدم توافر البيانات التي تساعد على إعمال هذا الأسلوب ، إذ توجد صعوبات في الحصول على بيانات بشأن مدى استجابة العملاء للتغيرات في أسعار البيع ، كما تتواجد صعوبات مماثلة في توفير بيانات بشأن معدل الزيادة في متوسط تكلفة الوحدة في ظل مستويات الإنتاج المختلفة .

تحليل التعادل النقدي :-

يعتمد تحليل التعادل بصفة عامة على المبادئ المحاسبية ، وترتيباً على ذلك توجد تكاليف ثابتة كالإستهلاك لا يترتب عليها أى تدفقات نقدية تؤخذ في الحسبان عند احتساب حجم وقيمة مبيعات التعادل. ونظراً لأن التدفقات النقدية تهم أطراف عديدة معنية بالمنشأة كالملاك ، والإدارة ، والدائنين ، نشأ ما يسمى بتحليل التعادل النقدي الذي يعمل على تحديد نقطة التعادل بعد استبعاد كافة العناصر غير النقدية . ويمكن تطبيق بيانات المثال السابق بافتراض أن قيمة الإستهلاك تعادل 300 جنيهاً لتوضيح كيفية تطبيق تحليل التعادل النقدي:

إجمالي التكاليف الثابتة - التكاليف غير النقدية

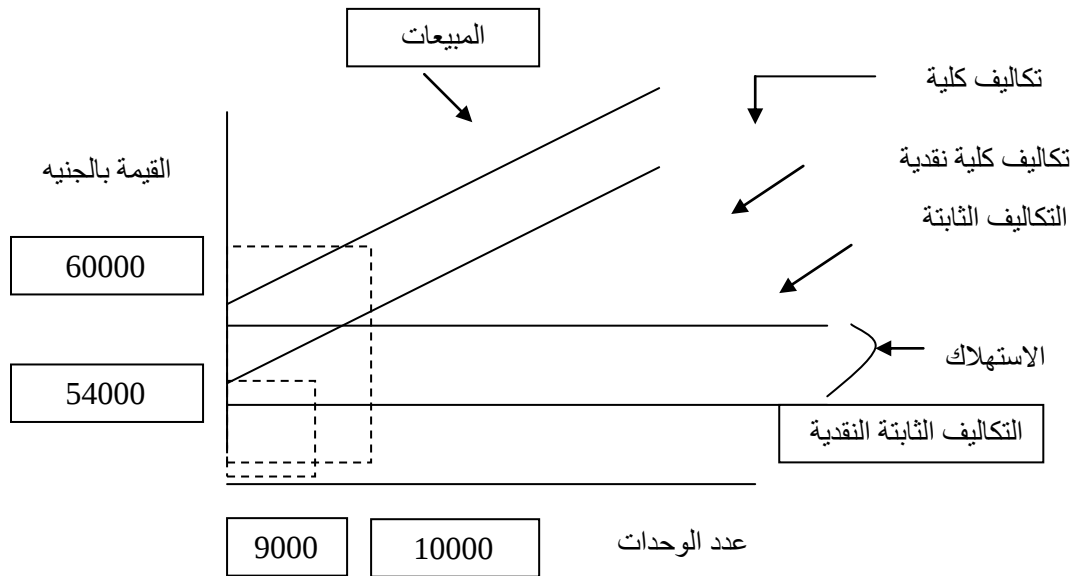
حجم مبيعات التعادل النقدي =

سعر بيع الوحدة - التكلفة المتغيرة للوحدة

$$= \frac{(3000 - 300)}{9000 - 3000} = 300 \text{ وحدة}$$

وبالمقارنة بحجم مبيعات التعادل على الأساس المحاسبي (10000 وحدة) يتضح أن حجم مبيعات التعادل النقدي يقل عن نظيره المحاسبي بنحو 100 وحدة . ويوضح الشكل رقم (2) نقطة التعادل النقدي مقارنة بنقطة التعادل المحاسبية.

شكل رقم (2) مقارنة نقطة التعادل بنقطة التعادل النقدي



١ - أن مستوى الإنتاج والمبيعات عند نقطة التعادل النقدي غير مربح ، حيث تعمل المنشأة في منطقة الخسائر وذلك على النحو الموضح بالشكل (2) حيث أن حجم التعادل النقدي 9000 وحدة يحقق خسائر للمنشأة.

٢ - في بعض الأحيان ونتيجة لتطبيق مبدأ الإستحقاق المحاسبي ثمة بنود كالمبيعات الآجلة تأخذ شكل زيادة في المدينين وأوراق القبض دون أن تؤثر في النقدية ، غير انها بعد ذلك تتحول لنقدية مع قيام المدينين بالسداد ، وهو الأمر الذي لا يستطيع تحليل التعادل النقدي أو يوضحه ومن شأن ذلك أن يقلل من الفائدة المستمدة منه في هذه الأحوال.

٦. الرفع التشغيلي

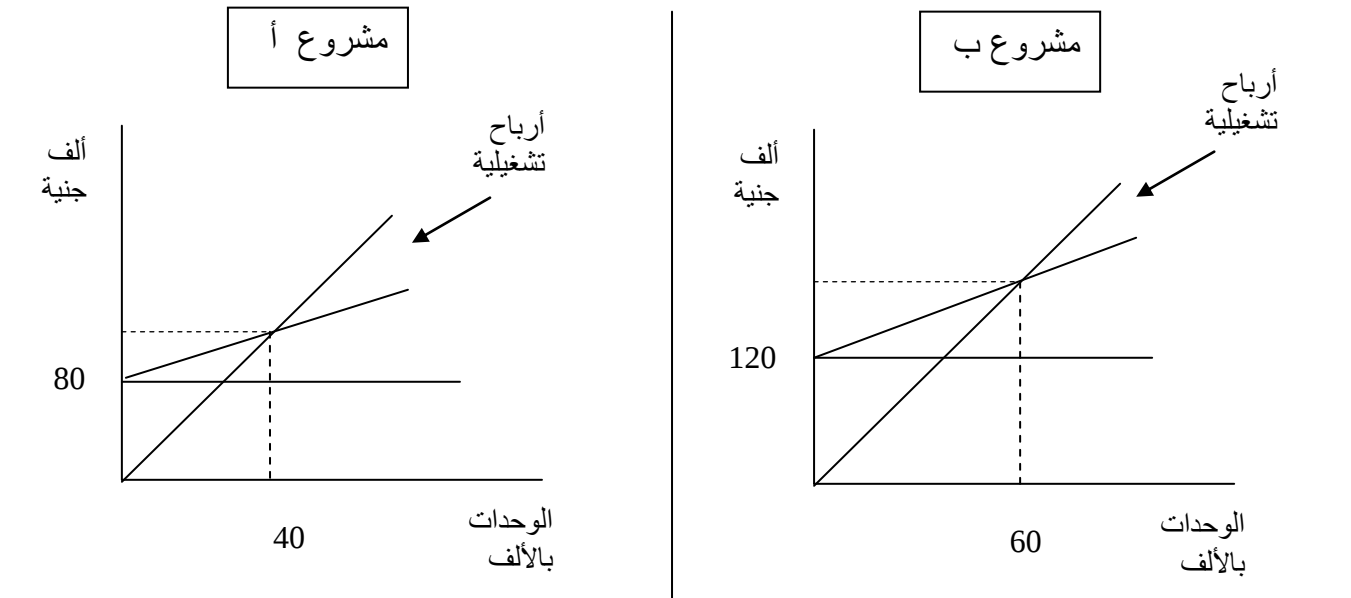
أوضحنا في الجزء السابق التأثير الذي تباشره التكاليف الثابتة على كل من حجم وقيمة مبيعات التعادل . وقد بينا أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، يزيد حجم التعادل ومن ثم قيمة التعادل مع زيادة التكاليف الثابتة ، ويرتبط ذلك بوجود ما يسمى بالرفع التشغيلي وي طرح ذلك بدوره تساؤلاً حول مفهوم الرفع التشغيلي .

بصفة عامة يمكن القول أن الشركة لديها مستوى مرتفع من الرفع التشغيلي إذا كانت تتصف بإرتفاع نسبة التكاليف الثابتة إلى التكلفة الكلية. وتعني كلمة الرفع Leverage في علم الفيزياء إستخدام رافعة Lever لرفع جسم ثقيل بقدر صغير من القوة.

In Physics , Leverage implies the use of a lever to raise a heavy object with a small amount of force.

ويشير علم الإدارة المالية إلى مصطلح الرفع التشغيلي أنه بافتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها أنه في ظل إرتفاع التكاليف الثابتة فإن تغير نسبي في المبيعات يؤدي إلى تغير كبير في الدخل التشغيلي. فإرتفاع درجة الرفع التشغيلي تعني أن تغير محدود في المبيعات يؤدي إلى تغير كبير في الدخل التشغيلي والأرباح. ويمكن توضيح فكرة الرفع التشغيلي باستخدام تحليل التعادل من خلال مقارنة المشروعين أ ، ب بالشكل (3) حيث يمثل الشكل أ المشروع أ فيما يمثل الشكل ب المشروع ب.

شكل رقم (3) تصوير الرفع التشغيلي باستخدام تحليل التعادل



جدول (9)

يوضح بيانات المشروعين أ ، ب

"جنية"

البيان	مشروع (أ)	مشروع (ب)
سعر الوحدة	2	2
متوسط التكلفة المتغيرة	1.5	1
التكاليف الثابتة	20000	60000
الأصول	200000	200000
سعر الضريبة	%40	%40

جدول (10) يوضح بيانات المشروعين أ ، ب

المشروع (ب)				المشروع (أ)			
أرباح التشغيل بالجنيه	إجمالي تكاليف التشغيل بالجنيه	إيراد المبيعات بالجنيه	عدد الوحدات المباعة	أرباح التشغيل بالجنيه	إجمالي تكاليف التشغيل بالجنيه	إيراد المبيعات بالجنيه	عدد الوحدات المباعة
(40000)	80000	40000	20000	(10000)	50000	40000	20000
(20000)	10000	80000	40000	صفر	80000	80000	40000
صفر	120000	120000	60000	10000	110000	120000	60000
20000	140000	160000	80000	20000	140000	160000	80000
40000	160000	200000	100000	30000	170000	200000	100000
600000	180000	240000	120000	40000	200000	240000	120000

من واقع البيانات السابقة يمكن مقارنة المنافع التي يحصل عليها كل مشروع عند مستويات مختلفة من الرفع التشغيلي :

١ - يستخدم المشروع (أ) مقدار صغير من التكاليف الثابتة (20000 جنيهاً)، ويمكن تفسير ذلك إلى أن هذا المشروع لا يستخدم أساليب مميكنة وألية بشكل كبير في عمليات التشغيلية ، وتبعاً لذلك فمن المتوقع أن تكون عناصر التكاليف الثابتة كالأستهلاك والصيانة والضرائب منخفضة ، ونتيجة لذلك ميل منحني التكلفة المتوسطة للمشروع (أ) يكون شديد الانحدار بشكل نسبي بما يعني أن متوسط التكلفة المتغيرة (التكلفة المتغيرة الوحدة) تكون أكبر بالمقارنة بقيمتها فيما لو كانت يستخدم رفع تشغيلي أعلى.

٢ - من ناحية أخرى يتطلب تنفيذ المشروع (ب) استخدام مستوى أعلى من الرفع التشغيلي باعتبار أن المشروع يستخدم آلات والمعدات وتقنية ألية أعى من المشروع (ب) . وفي ظل هذا الأسلوب يمكن لفرد واحد (مشغل) أن ينتج وحدات أكثر عند كل مستوى معين لتكلفة العمل .

٣ - تكون نقطة التعادل للمشروع (أ) أقل من نظيرتها للمشروع (ب) حيث بلغ حجم التعادل للمشروع (ب) 60000 وحدة فيما بلغ نظيره في المشروع (أ) 40000 وحدة. ويمكن استخدام معادلة تحليل التعادل السالف شرحها في احتساب كمية مبيعات التعادل لكلا المشروعين ذلك استناداً إلى حقيقة أن التعادل يتحقق حينما يكون صافي الربح مساوياً للصفر .

$$\text{حجم مبيعات التعادل للمشروع (أ)} = \frac{(2-1,5)}{20000} = 40000 \text{ وحدة .}$$

$$\text{حجم مبيعات التعادل للمشروع (ب)} = \frac{(2-1)}{60000} = 60000 \text{ وحدة .}$$

٤ - يلاحظ أن درجة الرفع التشغيلي تؤثر تأثيراً بالغاً في متوسط تكلفة الإنتاج وذلك على النحو الموضح بالجدول (11)

جدول (11)

مشروع (ب)		مشروع (أ)		
120000	40000	120000	40000	حجم الإنتاج (بالوحدة)
1,5	2,5	1,7	2	متوسط التكلفة (بالجنيه)

يتضح من الجدول السابق الآتي :-

أ) عندما يكون حجم الإنتاج 40000 وحدة يكون متوسط تكلفة الوحدة إلى المشروع (ب) مرتفعاً (2,5 جنيهاً) بالمقارنة بمتوسط التكلفة في المشروع (أ) (2 جنيه) ويحدث العكس فيما لو ارتفع حجم الإنتاج إلى 120000 وحدة . ومؤدي ما سبق أنه عند مستويات التشغيل المرتفعة يحقق المشروع (ب) إيرادات أكبر بالمقارنة بالمشروع (أ) لتميزه بارتفاع حجم مبيعاته وانفاذ مستوى تكاليفه في نفس الوقت.

وبعد عرض فكرة الرفع التشغيلي واستخدام تحليل التعادل في توضيحها يبقى أن نطرح تساؤلاً حول الكيفية التي يمكن بها قياس درجة الرفع التشغيلي يتمثل مضمون الإجابة على هذا التساؤل في أن هناك أسلوبين يمكن بهما قياس درجة الرفع التشغيلي:

1- الطريقة الاولى :-

تقوم هذه الطريقة على الربط بين نسبة التغير في المبيعات ونسبة التغير في الربح التشغيلي لتحديد درجة الرفع المالي. وتبعاً لذلك تقاس درجة الرفع التشغيلي بالنسبة المئوية للتغير في الربح قبل الفوائد والضرائب إلى النسبة المئوية للتغير في المبيعات.

النسبة المئوية للتغير في الربح قبل الفائدة والضرائب

درجة الرفع التشغيلي = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في المبيعات}}{\text{النسبة المئوية للتغير في الربح قبل الفائدة والضرائب}}$

النسبة المئوية للتغير في المبيعات

التغير في الربح قبل الفائدة والضرائب

حيث: النسبة المئوية للتغير في الربح = $\frac{\text{الربح قبل الفائدة والضرائب}}{\text{الربح قبل الفائدة والضرائب}}$

الربح قبل الفائدة والضرائب

التغير في المبيعات

النسبة المئوية للتغير في المبيعات =

المبيعات

وبالتطبيق على بيانات المشروع (أ) لقياس درجة الرفع التشغيلي عند مستوى مبيعات 100000 وحدة بافتراض تغيره إلى 120000 وحدة .

$$) \quad \frac{40000}{(40000 - 6000)} \times 50\%$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{100000(100000-120000)}{20\%} = 2,5 \text{ مرة}$$

2- الطريقة الثانية :-

وبموجب هذه الطريقة يتم قياس درجة الرفع التشغيلي لمستوى مبيعات معين كالتالي:

عدد الوحدات المنتجة (سعر البيع - متوسط التكلفة المتغيرة)

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{عدد الوحدات المنتجة (سعر البيع - متوسط التكلفة المتغيرة)}}{\text{عدد الوحدات (سعر الوحدة - م. التكلفة المتغيرة) - التكاليف الثابتة}}$$

عدد الوحدات (سعر الوحدة - م. التكلفة المتغيرة) - التكاليف الثابتة

باستخدام المعادلة السابقة لقياس درجة الرفع التشغيلي للمشروع (ب) عند حجم إنتاج 100000 وحدة.

$$100000 \quad (1-2) \quad 10000$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{100000}{40000} = 2,5 \text{ مرة}$$

$$40000 \quad 60000 - (1-2) \quad 10000$$

ويمكن استخدام قيم المبيعات وليس كمياتها لقياس درجة الرفع التشغيلي وبتطبيق ذلك على المشروع (ب) عند مستوى مبيعات 100000

$$\text{قيمة المبيعات} = 2 \times 100000 = 200000 \text{ جنيها}$$

قيمة المبيعات - إجمالي التكاليف المتغيرة

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{قيمة المبيعات - إجمالي التكاليف المتغيرة}}{\text{قيمة المبيعات - إجمالي التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة}}$$

قيمة المبيعات - إجمالي التكاليف المتغيرة - التكاليف الثابتة

$$100000 \quad 100000 - 200000$$

$$= \frac{100000}{60000} = 2,5 \text{ مرة}$$

$$60000 \quad 60000 - 100000 - 200000$$

ومؤدى بأن درجة الرفع التشغيلي تساوي 2,5 ، أن زيادة في المبيعات بنسبة 100% تؤدي إلى زيادة الأرباح التشغيلية (الربح قبل الفائدة والضرائب) بنسبة 250% وتجدر الإشارة أنه كلما اقترب حجم المبيعات والإنتاج من حجم التعادل فإن درجة الرفع التشغيلي تكون مرتفعة . بيد أنها تأخذ في التناقص كلما إرتفع حجم المبيعات عن حجم التعادل. وللتوضيح نعقد مقارنة بين المشروعين (أ) ، (ب) عند مستوى 100000 وحدة .

المشروع أ ب

الرفع التشغيلي 1,67 2,5

ومؤدى ما تقدم أنه بالنسبة للمشروع (أ) فإن تغيره قدره 10% في مبيعاته يؤدي مع بقاء العوامل الأخرى على حالها في إلى زيادة الربح التشغيلي بنسبة 16,7 % ، فيما يؤدي تغير في مبيعات المشروع (ب) بنسبة 10% إلى تغير في الربح التشغيلي له بنسبة 25% وتشير هذه النسب إلى إرتفاع درجة الرفع التشغيلي للمشروع (ب) بالمقارنة بالمشروع (أ) ومرد ذلك إرتفاع قيمة التكاليف الثابتة في المشروع (ب) مقارنة بالمشروع (أ) .

وتستند النتائج السابقة إلى حقيقة مؤداها ، أنه مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ، كلما إرتفعت درجة الرفع التشغيلي إرتفعت حدة التغيرات (التقلبات) في أرباح المشروع صعوداً أو هبوطاً مع صعود أو هبوط المبيعات الأمر الذى يعني إرتفاع درجة الخطورة المرتبطة بإيرادات المشروع . حيث تشوبها درجة عالية من عدم التأكد.

مثال :

تبلغ مبيعات كل من شركة السلام وشركة الأمل 60000 جنيها ، ويبلغ سعر بيع الوحدة لكلتا الشركتين عشرة جنيها ، فيما تبلغ متوسط التكلفة المتغيرة أربعة جنيها لشركة السلام وستة جنيها لشركة الأمل ، بينما تبلغ التكاليف الثابتة لشركة السلام 20000 جنيها وتبلغ نظيرتها في شركة الأمل 12000 جنيها.

المطلوب :

١ -تقدير درجة الرفع التشغيلي لكلتا الشركتين.

٢ -علق على النتائج.

الحل :

يوضح الجدول رقم (12) كيفية احتساب درجة الرفع التشغيلي لكل من شركة السلام وشركة الأمل.

جدول (12) درجة الرفع التشغيلي للشركتين

شركة السلام	شركة الأمل	
المبيعات	$600000 = 10 \times 60000$	60000
التكلفة المتغيرة	$(24000) = 4 \times 6000$	$(36000) = 6 \times 6000$
التكلفة الثابتة	(20000)	(12000)
صافي الربح التشغيلي قبل الأرباح والفوائد	16000	12000
الرفع التشغيلي	$6000 (4 - 10)$	$6000 (6 - 10)$
	$20000 - (4 - 10) 6000$	$12000 - (6 - 10) 6000$
	$16000 / 36000 =$	$12000 / 24000 =$
	$2,5 =$	$2 =$

ملاحظات :-

١ -بلغت درجة الرفع التشغيلي لشركة السلام 2,5 فيما بلغت لشركة السلام 2 بما يعني أن تغير في المبيعات بنسبة 10% يؤدي إلي زيادة الأرباح التشغيلية قبل الفوائد والضرائب بنسبة 22,5 % لشركة السلام ، وبنسبة 20% لشركة الأمل.

٢ -تفسر إرتفاع درجة الرفع التشغيلي لشركة السلام مقارنة بشركة الأمل إلى إرتفاع التكاليف الثابتة لشركة السلام عن نظيرتها في شركة الأمل ، وتبعاً لذلك يتوقع أن تكون أرباح شركة السلام أكثر حساسية للتغيرات في المبيعات مقارنة بشركة الأمل.

٧. تحليل المخزون:-

يمثل الإستثمار في المخزون السلعي قدراً لا يستهان به في كثير من المشروعات بل قد يمثل أهم استثمارات المشروعات التجارية ولذلك فانه لابد وأن يدار هذا المخزون بكفاءة ، ومن المعدلات التي تحتسب للحكم على كفاءة الرقابة على المخزون معدل الدوران الذي يحتسب كما يلي:

تكلفة البضاعة المباعة

معدل دوران المخزون =

متوسط تكلفة المخزون

ويرتبط بهذا المعدل أيضاً معدل آخر يسمى متوسط فترة البيع وتحتسب كالاتي:

متوسط التكلفة المخزون × عدد أيام السنة

متوسط فترة البيع =

تكلفة البضاعة المباعة

عدد أيام السنة

=

معدل دوران المخزون

هذا وقد يعكس معدل دوران بطيء للمخزون بعض أو كل الأسباب التالية:

أ -بطيء النشاط (الركود).

ب زيادة الإستثمار في المخزون عن الحدود المعقولة.

ج زيادة المخزون في نهاية العام تحسباً لارتفاع الأسعار أو توقعاً لفترة رواج.

د -تقييم غير سليم للمخزون ينتج عنه مغالاة في القيمة.

هـ -إحتواء المخزون على كم غير قليل متقادم لا يباع.

هذا وقد يرغب المحلل المالي في إحتساب عدة معدلات لدوران المخزون في المشروع.

خامساً : المعدلات الخاصة بالأصول وتقييم المخاطر في دورتها

إن العلاقة بين المبيعات وإجمالي الأصول تقيس مدى استغلال أو دوران الأصول بمعنى درجة استخدام أو استغلال الأصول في إنتاج المبيعات خلال مدة معينة . ويعكس معدل دوران الأصول فاعلية إستغلال أصول المشروع.

وتحتسب معدل العائد على إجمالي الأصول على الوجه التالي:-

صافي الأرباح × المبيعات

العائد على إجمالي الأصول =

المبيعات إجمالي الأصول

وهذه المعادلة تمثل نسبة صافي الربح إلي المبيعات مضروبة في معدل دوران الأصول . وبما أن المبيعات تعد عاملاً مشتركاً في المعادلة السابقة فإنه يمكن احتساب العائد على إجمالي الأصول كما يلي:-

صافي الأرباح

=

إجمالي الأصول

ونكرر هنا أن صافي الأرباح الداخلة في المعادلة السابقة هي صافي الأرباح بعد الفوائد والضرائب. هذا ويفضل البعض وخاصة في حالة وجود فوائد كثيرة تحملها المشروع أن يحتسب هذا المعدل باستخدام صافي الربح قبل الفوائد والضرائب وذلك من أجل أغراض المقارنة : كما يفضل فريق ثالث أن يحتسب هذا المعدل على أساس صافي الربح قبل الفوائد ولكن بعد الضرائب كما يلي :

صافي الأرباح + الفوائد) (1- معدل الضرائب)

العائد على إجمالي الأصول =
إجمالي الأصول

ولا شك أن القيمة (1- معدل الضرائب) تمثل قيمة الفوائد بعد الأخذ في الحسبان مقدار الضريبة التي تخفضها هذه الفوائد.

وتحليل معدل العائد على إجمالي الأصول في حقيقة الأمر يعد تحليل الربحية ومعدل دوران الأصول. وهذا التحليل سوف يوضح مواطن الضعف ومواطن القوة بالنسبة للمشروع.

فعلي سبيل المثال نفترض أن هناك شركتين تنتميان إلي صناعة واحدة أنتجت البيانات الملخصة التالية عن العام المنتهي في 1987/12/31 .

شركة الحرية	شركة السلام	
4,000,000	80,000,000	المبيعات (أ)
40,000	400,000	صافي الأرباح (ب)
40,000,000	40,000,000	إجمالي الأصول (ج)
10%	0,5%	الربحية (ب) ÷ (أ)
0,1 مرة	2 مرة	معدل دوران الأصول (أ) ÷ (ج)
1%	1%	معدل العائد على إجمالي الأصول

ويتضح لنا بمجرد النظر إلي البيانات السابقة والخاصة بالشركتين أن كلاهما قد حقق عائداً منخفضاً للغاية على إجمالي الأصول ولكن مع اختلاف بين في أوجه القصور وأوجه القوة.

فلو افترضنا أن معدل ربحية قدره 10% يعد متوسطاً بالنسبة لهذه الصناعة فإن شركة الحرية تتمتع بهذا المعدل. لكننا إذا نظرنا إلي معدل الدوران لوجدنا أن شركة الحرية تحصل على 10 قروش فقط مبيعات لكل جنيه مستثمر في الأصول.

ولا شك أن اهتمام المحلل المالي بالنسبة لهذه الشركة سوف ينصب على الإستثمارات في الأصول . لماذا ينخفض معدل دوران الأصول في هذه الشركة إلي هذا الحد ؟ هل هناك مغالاة في الإستثمار في الأصول. هل هناك أصول عاطلة؟ أم أن عدل استغلال أصول لا يصل إلي المعدل الاقتصادي.

وحيث أن معدل الربحية في هذه الشركة يمثل متوسط الصناعة فإنه من المفضل أن يكون التركيز على تحسين معدل دوران الأصول بدلاً من المحاولة لرفع معدل الربحية فوق متوسط الصناعة. فالاحتفاظ بهذا المعدل سوف يكون مقيداً جداً لو قدر لهذه الشركة أن تحسن من المبيعات أو تخفض الإستثمارات في الأصول أو كلاهما. أما بالنسبة لشركة السلام فالوضع مختلف تماماً. فمعدل دوران الأصول يعد مرتفعاً بمقارنته بمعدل الدوران شركة الحرية (مرتان إلى 0، 1 مرة) بينما معدل الربحية هذه الشركة وهو 0,5 % يعد منخفضاً للغاية بالنسبة لذلك المعدل في شركة الحرية (10%) وهنا سنجد أن المحلل المالي سيركز إهتمامه على ربحية هذه الشركة المنخفضة.

فلا بد من تحديد أسباب الإنخفاض في الربحية من أجل إتخاذ الإجراءات المصححة. ولا شكل أناسباب انخفاض الربحية متعدد منها على سبيل المثال وجود خطوط انتاج أو منتجات غير مربحة ، ارتفاع المصروفات البيعية والادارية والعاملة ، طرق انتاج غير سليمة ، معدات انتاج غير كفؤة ، طاقة عاطلة ترتفع معها التكاليف الثابتة إلي غير ذلك من الأسباب.

نسب ربح العمليات الى الأصول العاملة :

Ratio of operating income to operating assets

قبل ان نناقش هذه النسبة لابد لنا من توضيح المقصود بربح العمليات وبالأصول العاملة.

يقصد بربح العمليات مجمل الربح مطروحاً منه المصروفات البيعية والإدارية والعمومية . وأنه مقدار الربح متاح لسداد الفوائد والضرائب وتوزيعات الأرباح بافتراض أنه لا توجد مصروفات أخرى ولا مفردات غير عادية لمكاسب أو خسائر.

أما الأصول العاملة فيقصد بها الأصول المستخدمة في عمليات المشروع العادية في نهاية العام. مع الأخذ في الاعتبار أرصدة حسابات التقييم والإستهلاك (كمخصص الديون المشكوك في تحصيلها ، مخصص هبوط أسعار المخزون ، مجمع الإستهلاك ... الخ) وذلك بضرورة خصمها للوصول على صافي الأصول العاملة.

هذا ولو توفر متوسط لهذه الأصول على المدار الشهري أو الربع سنوي مثلاً فإنه يجب أن يستخدم ، هذا ويجب ملاحظة أنه إذا كان لدى المشروع إستثمارات طويلة الأجل فلا بد من استبعادها وعدم إدراجها ضمن الأصول العاملة لأنها غير مستخدمة بطريقة مباشرة في عمليات المشروع العادية.

ويحتسب هذا المعدل كما يلي :

ربح العمليات

نسبة ربح العمليات إلي الأصول العاملة =

الأصول العاملة

وتوضح هذه النسبة المقدرة الكسبية لرأس المال المستثمر في أصول المشروع العاملة فيعكس بوضوح قدرة المشروع الكسبية كما يعد مقياساً لكفاءة عمليات المشروع.

هذا وقد تعكس النسبة المنخفضة لربح العمليات الى الأصول العاملة عدداً من الأسباب منها:-

(١) إستثمارات زائدة عن الحد في الأصول بالنسبة إلي المبيعات.

(٢) عدم كفاءة إدارة الإنتاج أو الشراء أو التخزين.

(٣) حجم غير ملائم من المبيعات بالنسبة إلي تكلفة الحصول على هذا الحجم.

(٤) ركود في نشاط المشروع.

وإذا ما كانت نسبة ربح العمليات إلي الأصول العاملة مرتفعة فإن ذلك قد يعني أن أثر العوامل السابقة على المشروع منخفض للغاية.

المراجع

- الإعداد : دكتور وائل أحمد محمد البلقاسي

خبير تدريب فى مجال المحاسبة والتمويل والتسويق والعلوم المصرفية

وبمشاركة مشروع تطوير مياه الشرب والصرف الصحي IWSP

- وتم دعم المادة العلمية بحالات عملية من خلال مشاركة السادة :-

➤ محاسبة / ألفت إبراهيم جمعة علي شركة مياه الشرب والصرف الصحي بالبحيرة

➤ محاسب / أحمد محمود عبد الحليم محمد شركة مياه الإسكندرية



للاقتراحات والشكاوى قم بمسح الصورة (QR)

